

◀ قال القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني رحمه الله ^(١) -ردًا على الخوارج والمعتزلة ^(٢) -:

«(أَجْمَعَتِ) الأُمَّةُ أَنه: يُوَجِبُ خَلْعَ الإمامِ وسقوطَ فرضِ طاعَتِهِ؛ كُفْرُهُ بَعْدَ الإِيْمَانِ ^(٣)، وَتَرْكُهُ إِقَامَةَ الصلاةِ والدعاءِ إِلَيْهَا.

(واختلفوا) إذا كان فاسقًا ظالمًا، غاصبًا لِلْأَمْوَالِ، يَضْرِبُ الْأَبْشَارَ، وَيَتَنَاوَلُ النَفُوسَ الْمُحَرَّمَةَ، ((وَيُضَيِّعُ الْحُدُودَ، وَيُعْطِلُ الْحُقُوقَ)) ^(٤):

• فقال كثيرٌ من الناس!: يَجِبُ خَلْعُهُ لِذَلِكَ!!.

• وقال (الجمهورُ من الأُمَّةِ وأهلُ الْحَدِيثِ) ^(٥):

((لا يُجْلَعُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ))، وَلَا يَجِبُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ؛ بَلْ يَجِبُ وَعَظُهُ وَتَخْوِيفُهُ، وَتَرْكُ طَاعَتِهِ فِيمَا يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ. وَاحْتَجُّوا ^(٦) فِي ذَلِكَ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ مَتَظَاهِرَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ فِي وَجُوبِ طَاعَةِ الْأَئِمَّةِ وَإِنْ جَارُوا وَاسْتَأْثَرُوا بِالْأَمْوَالِ، وَ ^(٦) [بِقَوْلِهِ ﷺ: "اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ"، وَأَمْرِهِ بِالصَّلَاةِ وَرَاءَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ"، وَرُؤْيَى أَنَّهُ قَالَ: "أَطِيعُهُمْ وَإِنْ أَكَلُوا مَالَكُمْ وَضَرَبُوا ظَهْرَكَ؛ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ"] اهـ.

(١) نقله عنه ابن بطال في «شرح البخاري» (٢١٥-٢١٦)، وابن الملقن في «شرح البخاري=التوضيح» (٤٤٠/٣٢)، وأقرأه عليه. وقد أشار أحد الباحثين -في رسالة بعنوان: «الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية في ضوء عقيدة السلف» (٧٥/١) - أن للباقلاني كتابًا مخطوطًا يسمى بـ «إكفار المتأولين وحكم الدار»؛ عقد فيه بابًا بعنوان: «بَابُ: ذِكْرُ مَا يُوجِبُ خَلْعَ الْإِمَامِ وَسُقُوطَ فَرَضِ طَاعَتِهِ»؛ فكنت أظنه المصدر (الوحيد) لهذا النقل؛ حتى وقفت -بتوفيق الله- على هذا النص بعينه -مع اختلاف يسير جدًا- في كتاب «تمهيد الأوائل» (٤٧٨-٤٧٩) للباقلاني ((نفسه))، وقد بوب عليه بنفس التبويب السابق، مع إشارته لكتابه «إكفار المتأولين»؛ فالحمد لله على توفيقه.

(٢) فقد صرح الباقلاني في مقدمة كتابه بأن كتابه: «كتاب جامع مختصر مشتمل على ذكر الخلاف بين أهل الحق وبين أهل الاعتزال والخوارج وغيرهم» اهـ بتصرف يسير واختصار، وقد ذكر محقق كتاب «تمهيد الأوائل» أن كتاب «التمهيد» له اسم آخر كما ورد في بعض مخطوطات الكتاب؛ فاسم الكتاب -كما في المخطوط الباري-: «التمهيد في الرد على الملحدة والرافضة (والخوارج والمعتزلة).

(٣) وردت: «إِيْمَانُهُ» بدلًا من «الإِيْمَانِ»؛ كما عند ابن الملقن في «التوضيح»

(٤) وردت: «تضييع الحقوق وتعطيل الحدود» هكذا معكوسة؛ كما في «تمهيد الأوائل».

(٥) وردت: «الجمهور من الأئمة...» بدلًا من «الأئمة»؛ كما عند ابن الملقن في «التوضيح»، ووردت: «الجمهور من أهل الإثبات وأصحاب الحديث»؛ كما في «تمهيد الأوائل».

(٦) الكلام الذي بين المعقوف (زيادة) من «تمهيد الأوائل».